تحليل اقتصادي لكتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" للمقريزي

د/ دربيش احمد
د/ أوموسى ذهبية
جامعة البليدة

الملخص :

يعتبر المقريزي من رواد الفكر الاقتصادي الإنساني لاسيما ما تعلّق بتفسير الظواهر الاقتصادية قبل وأثناء عصره.

قدم في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" نظرة شمولية خاصة ومعمقة خصت الأوضاع الاقتصادية السائدة في مصر في زمن المماليك، وشخص النقص في إنتاج قيم الاستعمال من المنتجات والسلع وارتفاع أثمانها، وبين أثر العامل النقدي في النشاط الاقتصادي.

الكلمات الدالة: الاقتصاد، الفكر الاقتصادي، النقود، الاستثمار، الاستهلاك، المجاعة.

Abstract :

Maqrizi is considered as one of the pioneers of human economic thought, particularly those ideas relating to the interpretation of economic phenomena before and during his time.

Maqrizi presented in his book "Rescuing the Nation by Relieving Sorrow" a particular thorough holistic view summarizing the prevailing economic conditions in Egypt in the Mamluk period, he diagnosed the lack in the production of the usage values of products, goods and their rising prices, and highlighted the impact of the monetary factor in economic activity.

Key words: economy, economic thought, money, investment, consumption, famine.

1- مقدمة

الفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية مظهران مهمان في حياة المجتمع وواقع التاريخ، ودراسة الفكر الاقتصادي عند العلماء المسلمين من المواضيع التي تعين على تدقيق كثير من الأفكار في ميادين العلوم الإنسانية وخاصة منها الاقتصادية. وإنه من قبيل التجاهل أن يبقى البحث في الفكر الاقتصادي يبدأ من تصورات أفلاطون وأرسطو ثم يقفز إلى القرن الثامن عشر متجاهلا ما بذل من مجهودات علمية في القرون الأخرى وخاصة في ظل الحضارة الإسلامية.

ولقد كان المقريزي أحد رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى، حيث اهتم بالمشكلات الاقتصادية والمجاعة التي حلت بمصر في عصر المماليك، وأشتهر بالنظرية الكمية في قيمة النقود، فهو المفكر والمبدع، ملك القدرة على النقد الايجابي والتحليل العلمي والإبداع.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح السؤالين التاليين:

ما هي المشاكل الاقتصادية التي أدت إلى تفاقم المجاعة في مصر في زمن المماليك حسب المقريزي؟

ما هي أهم الوقائع الاقتصادية التي تطرق إليها المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة"؟

2- تحديد المفاهيم

*** الاقتصاد**

الاقتصاد لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور أن كلمة "الاقتصاد" مشتقة من كلمة قصد، والقصد معناه استقامة الطريق، قصد يقصد قصدا فهو قاصد. قال الله:﴿وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ﴾[1]. ووردت بصيغة الأمر، قوله:﴿ لوۡ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ﴾[2]. وسفرا قاصدا أي سفرا سهلا غير شاق، والقصد معناه التوسط والاعتدال، ومنه قوله:﴿مِّنۡهُمۡ أُمَّة مقۡتَصِدَةٌ وَكَثِير مِّنۡهُم سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ﴾[3]. والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو بين الإسراف والتقتير[4]. والاقتصاد: "من قصد قصدا إذا اعتدل في الإنفاق"[5]. ويعني التوسط بين الإسراف والتقتير حيث جاء في مختار الصحاح: "القَصْدُ بين الإسراف والتقتير يقال فلان مُقْتِصدٌ في النفقة"[6]. فكلمة اقتصاد ليست مترجمة من لغات

أخرى مثلما يحدث في الكثير من العلوم، إنما هي مشتقة من أصل اللغة العربية، وهذا دليل على أن العرب والمسلمين قد وعوا وأدركوا أهمية علم الاقتصاد وأهمية الفكر الاقتصادي.

تعددت الإطلاقات اللغوية في تعريف كلمة الاقتصاد بين: القصد بين الإسراف والتقتير، الأم والاستقامة على الطريق. ومن خلال الآيات القرآنية السابقة فقد حدد القرآن الكريم مدلول لفظة: الاقتصاد تحديدا دقيقا وإن لم يذكرها بحروفها. وبملاحظة دعوة الآيات الكريمة إلى التوسط والاعتدال وعدم الإسراف والتقتير يستنتج تحديد المعنى الدقيق للاقتصاد وهو التوسط والاعتدال، فيكون بذلك التقى المعنى الشرعي مع المعنى اللغوي ولا تعارض بينهما.

الاقتصاد اصطلاحا: ورد تعريف الاقتصاد في الاصطلاح الشرعي عند الفقهاء، إذ عرفه "العز بن عبد السلام" بأنه رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين، الأولى هي التفريط (التقصير) والثانية هي الإفراط (الإسراف). والمنازل ثلاثة: التقصير في جلب المصالح والإسراف في جلبها والاقتصاد بينهما. وأضاف قائلا بأن للاقتصاد أمثلة في استعمال مياه الطهارة، فلا تستعمل من الماء إلا قدر الإسباغ ولا ينقص عن المد في الوضوء والصاع في الغسل[7].

وعرفت كلمة "الاقتصاد" في العهد الإغريقي وكانت تلفظ في تلك اللغة بكلمة "oikonomos" ويعني تدبير شؤون البيت، وقد انتقلت هذه الكلمة إلى الأمم الأخرى وتداولتها بلفظ "oekonomie".

ولم يقتصر المعنى الإغريقي على أمور البيت بل تعداه ليشمل تدبير الشؤون المالية للدولة بشكل عام[8]. وكان لكلمة الاقتصاد مدلولا عند العرب عرف بكيفية تدبير أمور البيت المالية، أي حسن التدبير وعدم الإسراف. كما انتشر هذا المصطلح ليشمل أمور المدينة. فالمفهوم العام للاقتصاد كان يستخدم في الماضي للدلالة على الاعتدال في الصرف والإنفاق، أما في الحاضر فتستخدم كلمة اقتصاد كعلم قائم بذاته[9].

وعرفه "ليونيل روبنز" في مقالة نشرها عام 1932 حيث يقول: "الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات"[10]. فعلم الاقتصاد من هذا المنظور علم اجتماعي، يعالج تحليل المشاكل المادية، ويحدد الوسائل المختلفة التي يستطيع الأفراد عن طريقها إشباع رغباتهم في السلع والخدمات، وذلك باستعمال الموارد المحدودة المتاحة لهم. وهو في الوقت ذاته علم يهتم بالندرة وتعني عدم

كفاية الموارد المتاحة لإشباع جميع الاحتياجات والرغبات الإنسانية. وغالبا ما يشار إلى الندرة بأنها المشكلة الاقتصادية وتتمثل في الاختيار وما قد يؤثر بانتقاء هذا الخيار من محفزات وموارد.

وهناك من يرى بأن الاقتصاد بشكل عام يدور حول كيفية الاختيار من بين الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية[11].

فكلمة اقتصاد لها امتدادها التاريخي ولم تقتصر على القرون الأخيرة، وإن تفاوت استعمالها ومدلولها من مرحلة إلى أخرى. لكن يبقى الإطار العام للمصطلح نفسه وهو تدبير الشؤون المالية وتسييرها، سواء اقتصر ذلك على حيز ضيق يتمثل في نطاق الأسرة أو توسع إلى القبيلة، أو تطور إلى الشؤون المالية للدولة، فتدبير وتسيير الشأن المالي هو القاسم المشترك في كل المراحل والمفاهيم.

***الفكر**

الفكر لغة: ورد تعريف مصطلح الفكر في اللغة بمعنى التفكير والتأمل، والاسم الفكرة والمصدر الفكر بالفتح ثم السكون. وقيل:الفتح فيه أفصح من الكسر، فكر بكسر وسكون جمع أفكار، مصدر فكر، وهو إعمال العقل بالمعلوم للوصول إلى المجهول بالتفكير[12].

الفكر اصطلاحا: ميز الله تعالى البشر عن سائر المخلوقات بالفكر الذي جعله مبدأ كماله، ونهاية فضله على الكائنات وشرفه. والفكر هو عمل الذهن تدبرا وتأملا في أي شأن من شؤون الدنيا أو الدين[13]. فهو نشاط بشري يعتمد العقل للوصول لإبداء الرأي عن طريق العلم والمعرفة، أو هو عملية عقلية تعتمد على ترتيب أمور معلومة لتؤدي إلى اكتشاف أو توضيح مجهول نظري تصوري أو تصديقي.

ويعرف ابن خلدون الفكر ويبرز مراتبه بقوله: "والفكر هو التصرف في تلك الصور وراء الحس والجولان الذهني بالانتزاع والتركيب. وهو على مراتب، الأولى، تعقل الأمور المترتبة في الخارج ترتيبا طبيعيا أو وضعيا ليقصد إيقاعها بقدرته، وهو العقل التمييزي الذي يحصل منافعه ومعاشه، ويدفع مضاره. والثانية، الفكر الذي يفيد الآراء والآداب في معاملة أبناء جنسه وسياستهم، وأكثرها تصديقا تحصل بالتجربة شيئا فشيئا إلى أن تتم الفائدة منها، وهذا المسمى بالعقل التجريبي. والثالثة، الفكر الذي يفيد العلم بمطلوب، أو الظن وراء الحس لا يتعلق به عمل، وهذا هو العقل النظري"[14].

الفكر هو مجموع تصورات وتصديقات تنتظم انتظاما خاصا وفق شروط خاصة

وكيفية محددة، فتفيد معلوما آخر سواء كان من جنسها في التصور أو التصديق، أو ينتظم مع غيره من التصورات فيفيد معلوما آخر من غير جنسه.

والمقصود بالفكر في دراستنا، هو إعمال العقل في ضوء المعارف العلمية.

الفكر الاقتصادي: هو مجموع الأفكار الاقتصادية والتي تشمل التطورات والنظريات الاقتصادية التي بنت الاقتصاد وجعلته ما هو عليه الآن، من خلال الأفكار التي قدمها علماء الاقتصاد عبر الزمن[15]، أمثال:ابن خلدون،آدم سميث كارل ماركس جونمينار دكنيز، دافيد ريكاردو وغيرهم.

ونقصد بالفكر الاقتصادي في دراستنا هذه مجمل الأفكار والنظريات والأسس والمبادئ الخاصة بالفكر الاقتصادي الإسلامي في زمن المماليك، والتي بلورها المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" من خلال معالجته للأزمة الاقتصادية (المجاعة).

الفساد: هو سوء استخدام المنصب لغايات شخصية، ويشمل الرشوة والابتزاز، وهنا يدخل في العملية طرفان أو أكثر، وقد يكون فرديا، ويتجسد الأخير في حالة الأعمال المحظورة كالاحتيال والاختلاس والمحسوبية واستغلال النفوذ وكذلك استغلال مال التعجيل[16]. كما ينظر للفساد على أنه انحراف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الانتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة، ولنا في التاريخ أمثلة عديدة عن سقوط إمبراطوريات ودول بسبب الفساد، وهي ظاهر آخذة في التفاقم متأثرا بالعولمة بحيث لم يعد شأنا داخليا للدول[17].

الفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية أو بلد معين، ويوجد في السلطة والأحزاب والتنظيمات المختلفة، ويمثل سلوكا مضرا بالاقتصاد سواء كان رسميا أو غير رسمي[18] والصور الشائعة للفساد هي:"الرشوة، المحسوبية، استغلال المنصب العام، وشراء أصوات الناخبين"[19]. فالفساد هو مرض اجتماعي ناتج عن سوء التدبير واستخدام الوسائل والمناصب التي يتواجد بها الفرد، مثال المسؤول الذي يستغل منصبه للكسب والتسلط.

3- حياة المقريزي ونشأته

المقريزي هو احمد بن علاء الدين علي بن عبد الصمد بن محي الدين بن عبد القادر بن محمد بن تميم بن عبد الصمد المقريزي، وقد ورد نسبه بهذه الصيغة في المصادر المعاصرة له، والتي أضافت إلى ذلك أنه لقب بتقي الدين[20]. كما أن السخاوي انفرد بذكر (أبو العباس) كنية له، أما وصفه بالمقريزي فقد جاء نسبة إلى نسبة لحارة المقارزة بمدينة

بعلبك بالشام، التي انحدرت منها أسرته. ولد بالقاهرة (مصر) سنة 766هـ الموافق 1364م، حيث تلقى تعليمه بالأزهر ليرتحل فيما بعد إلى عدة مناطق طلبا للعلم والمعرفة، فذهب إلى الحج ثم إلى الشام.

توفي المقريزي سنة 845هـ الموافق 1441م تاركا وراءه زادا كثيرا من المعارف العلمية والآثار الفكرية، والتي منها: "إمتاع الأسماع" (6 مجلدات)، "المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار" (ويعرف بخطط المقريزي، وهو كتاب شامل لمناحٍ كثيرة من التاريخ الاقتصادي)، "السلوك لمعرفة دول الملوك" (ورصد فيه تاريخ دولة الأيوبيين والمماليك، بالإضافة إلى مواضيع اقتصادية جمة)، "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، وهو تشخيص للأزمات التي حلت بمصر وأسباب هذه الأزمات إلى غاية سنة 808هـ الموافق لـ 1405م، "النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم"، "المكاييل والموازين الشرعية"، "شذور العقود في ذكر النقود" وهي رسالة في النقود الإسلامية القديمة رصد فيها المؤلف تاريخ استعمال النقود في البلدان الإسلامية والتغيرات التي واكبت تطور هذه النقود عبر العصور المختلفة.

4- أسباب المجاعة في مصر حسب المقريزي

يرجع المقريزي ظاهرة المجاعة في مصر إلى أسباب طبيعية وأخرى اجتماعية:

4-1- الأسباب الطبيعية: وهي أسباب لا دخل لعمل الإنسان فيها ولكنها ناتجة عن الطبيعة، وهو يرى أن عدم سقوط الأمطار وقلة مياه نهر النيل كانت السبب دائما وراء نقص الإنتاج الزراعي خاصة من الغلال التي يعتمد عليها الناس في معيشتهم، مما أدى إلى نقص المعروض منها، كما أن قلة الإنتاج الحيواني بسبب الجدب بصفة عامة أدى إلى ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية ارتفاعا شديدا.

4-2- الأسباب الاجتماعية: وتتمثل في الأسباب السياسية والاقتصادية والنقدية.

4-2-1- الأسباب السياسية: وتتمثل في فساد الإدارة وتفشي الظلم والقتل من قبل الحكام مما أدى إلى هجرة الفلاحين للأرض وفساد النشاط والإنتاج الزراعي. كما أن الاضطرابات السياسية أدى إلى اضطراب المناخ السياسي، ومن ثم خوف الناس وتوقف النشاط الاقتصادي واختفاء العديد من السلع الضرورية من الأسواق ثم ارتفاع الأسعار وحدوث المجاعة.

وسيادة سياسة الاحتكار أدى إلى حدوث زيادة في أسعار السلع، انتشار الرشوة كأسلوب لتولي المناصب العامة في الدولة، أدى إلى انتقال هذه المناصب إلى المفسدين والجهلة

الذين لا يستطيعون إدارة شؤون البلاد، ومن ثم تفسد مصالح أفراد الشعب. كما أنهم كانوا يفرضون ضرائب مرتفعة لاسترداد ما دفعوه من رشوة.

كل هذه الأسباب أدت إلى فساد النشاط الإنتاجي بصورة عامة والنشاط الزراعي بصورة خاصة.

4-2-2- الأسباب الاقتصادية: ويتمثل في الزيادة الكبيرة في الريع العقاري في مجال الزراعة، حيث تم رفع إيجارات الأطيان الزراعية المملوكة رفعا متتاليا كل عام، وهذه هي سياسة عمال الأمراء (موظفي الدولة) حتى يرضوا مواليهم بما يجمعون لهم من إيرادات. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج من حيث كلفة البذور والحرث والحصد وغيره مما تستلزمه الزراعة. وأدى ذلك إلى ارتفاع كلفة الحاصلات الزراعية ارتفاعا كبيرا. وأصبح من العسير على أرباب الزراعة تحقيق ربح من حاصلاتهم حتى مع ارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى حال الضرائب والإتاوات المرتفعة. أدى هذا الوضع إلى عجز الكثير من أرباب الزراعة عن الاستمرار في نشاطهم وهروبهم من أراضيهم وبالتالي تدهور الناتج بصورة مستمرة واستمرار ارتفاع الأسعار بصورة متتالية.

4-2-3- الأسباب النقدية: كانت النقود السائدة في التعامل في تلك الفترة تتمثل في النقود المعدنية المصنوعة من الذهب والفضة والنحاس. كانت تستخدم النقود المصنوعة من الذهب والفضة (الدينار والدرهم)، باعتبارهما معادن نفيسة في المعاملات الكبيرة، أما النقود المصنوعة من النحاس (الفلوس) فكانت تستخدم في المعاملات اليومية الصغيرة القيمة.

ويرى المقريزي أنه مع زيادة كمية النقود المطروحة في التداول وخاصة النقود النحاسية، هو سببا لارتفاع المستوى العام لأثمان كل السلع والخدمات، وهذا ما يطلق عليه "بالنظرة الكمية في قيمة النقود".

ومن ناحية أخرى لاحظ المقريزي أنه في فترة الأزمات (المجاعة)، تختفي النقود الفضية من التداول تاركة المجال للنقود النحاسية بعد أن كان النوعان يوجدان جنبا إلى جنب في التداول. وتفسير ذلك أن كل معدن من المعادن النفيسة له قيمتان، قيمة نقدية كنقود، وقيمة سلعية كسلعة، ولكي يؤدي المعدن دوره على المستوى النقدي والسلعي يجب أن تكون قيمته كنقود وكسلعة متساويتين. ولكن في فترة الأزمات ونظرا لأن قيمتها كسلعة أكبر من قيمتها كنقود. وفي ذات الوقت يسود في التداول النقدي العملة النحاسية المصنوعة من معدن أقل نفاسة من الفضة، وهكذا (في أوقات الأزمات) تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة من التداول

النقدي.

5- آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره

يصنف المقريزي من بين رجالات الاقتصاد بحكم اهتماماته المتزايدة برصد التاريخ الاقتصادي ومحاولة تفسير بعض الوقائع الاقتصادية، وهذا ما تجلى بشكل واضح من خلال كتبه وآثاره، لاسيما ما ارتبط منها بمصر وباقي البلاد الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن المقريزي اهتم بالجانب التاريخي أكثر من الجوانب الأخرى، أما اهتمامه بالجانب الاقتصادي فجاء في سياق سرده للوقائع، ومحاولة تفسير ظواهرها المستجدة بين الحين والآخر، ويبقى أنه ابن عصره، فقد عايش أحداثه، وشخص مشكلاته واجتهد في تفسير أسبابها، واقتراح الحلول التي رآها مناسبة لها. ومن أهم آراء المقريزي الاقتصادية نذكر:

5-1- الاستثمار

أشار المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" إلى موضوع اقتصادي مهم يتمثل في الاستثمار وحدد علاقته بالادخار، وأشار في الوقت ذاته إلى الإنفاق العام الاستثماري للدولة، ولم يشر إليه بالتصريح المباشر بل كان ضمنيا. ويمكن القول بأن الاستثمار عند المقريزي موضوع اقتصادي هام يتوقف على الربح، حيث لا يرضى الإنسان بأي خسارة، ويدفع إلى الاستثمار بشكل آلي للحصول على هذا الربح، ونجد هذا في قول المقريزي: "لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين...، وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى بذره...، تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره، وعظمت نكاية الولاة والعمال، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح، وكثرت المغارم في عمل الجسور وغيرها"[21].

بين المقريزي من خلال هذا النص كيف أن كلفة الاستثمار قد تزايدت ما أدى إلى تضاعف أجرة الفدان، وزادت قيمة البذر والحرث والحصاد، وكثرة المغارم في عمل الجسور، مما أدى إلى قلة العائد من الاستثمار وهو ما أشار إليه بقوله "منعت الأرض زكاتها ولم تؤت ما عهد من أكلها...". فانعدام الفوائض الاقتصادية شكل حاجزا أمام تدعيم آلية الاستثمار حسب ما ذكره المقريزي، ونجد هذا في قوله " تعطلت أكثر الأراضي الزراعية فقلت الغلال..."

وذكر بأن للعوامل الخارجية دور هام في تحريك آلية الاستثمار من خلال التأثير على الإنفاق الاستثماري ومن هذه العوامل نجد:

- **الظروف المناخية:** أكد من خلالها أن ارتفاع أو انخفاض منسوب النيل يؤثر تأثيرا سلبيا ومباشرا على حجم الاستثمار الزراعي، فتارة يتسبب نقصانه وعدم جريانه في قلة الاستثمارات الزراعية وبالتالي قلة الإنتاج وغلاء الأسعار. كما يتسبب فيضان النيل في إعاقة تلك الاستثمارات، ويضاف إلى فيضان النيل ندرة الأمطار أو تساقطها والتي تؤثر بدورها على هذه الآلية.

- **الظروف البيئية:** وتتجلى في انتشار الأمراض الفتاكة التي تصيب حوينات الأفق، وكذا انتشار الحيوانات مثل الفئران التي تقضي على النباتات، وتنشر الأمراض بين الحوينات.

- **الظروف الأمنية:** لم يغفل المقريزي ارتباط الحالة الأمنية للاستثمار حيث تهيئ الأجواء المناسبة لقيام الاستثمارات، كما ذكر أن كثرة الفتن في البلاد كان سببا مباشرا في قلتها وركودها، ويؤكد ما هو معروف والمتمثل في أن انعدام الاستقرار الأمني يشكل عائقا أساسيا أمام عملية الاستثمار، لا سيما مع تفشي ظاهرة السرقات واللصوصية، والاعتداءات على الممتلكات والأشخاص من قبل العصابات الإجرامية والمعروفة في زمانهم باسم الزعار، وكذا خروج مجموعات مناوئة للحكام والمسمون بالعربان.

- **الظروف السياسية:** ذكر المقريزي أن سياسة بعض سلاطين المماليك كانت خرقاء أدت إلى إيقاف عجلة الاستثمار في مختلف الميادين الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة)، ومن هذه السياسات: احتكار التجارة بمختلف أصنافها، اندثار العديد من الصناعات من جراء موت أغلبية الحرفيين والمهنيين بسبب المجاعة، الغلاء الذي مس السلع وزيادة الأجور.

- **الظروف المالية:** وتتحدد في إثقال كاهل المستثمرين بالضرائب والغرامات، من ذلك قول المقريزي: "... فلما دهي أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم، واختلت أحوالهم وتمزقوا كل ممزق، وجلوا عن أوطانهم، فقلت مجاني البلاد ومتحصلها، لقلة ما يزرع بها ...". فكثرة الضرائب تلعب دورا كبيرا في قلة الاستثمار، حيث يؤكد المقريزي على حقيقة اقتصادية مؤكدة تتمثل في أن خفض معدلات الضرائب على الاستثمارات يؤدي إلى تشجيعها.

5-2- الإنتاج

يعتبر الإنتاج من المواضيع الاقتصادية الهامة التي أشار إليها المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، وهي المعالجة التي حددت عمق تحليله لهذه الظاهرة الاقتصادية، حيث أشار إليها بوضوح من خلال قوله "وبالضروري يدي كل ذي حسن أن المال إنما يأخذ غالبا

من خراج الأراضي أو أثمان المبيعات، أو قيم الأعمال"[22]، وقوله أيضا "وصار من يأتيه مال من خراج أو أجرة عقار أو معلوم سلطان أو من وقف أو قمت عمل ... يصرف ذلك فيما عساه يحتاج إليه من مأكول أو مشروب أو ملبوس وغيره"[23]. فمن خلال هذين النصين أشار المقريزي إلى عناصر أساسية لعملية الإنتاج تتحدد في ما يلي:

5-2-1- الأرض: وعبر عنها بقوله "خراج الأراضي" فهي عنصر أساسي في الإنتاج ولا يقصد بها سطح الأرض أو التربة، بل تدخل فيها كل الثروات المعدنية الظاهرة والباطنة وكذا المصادر المائية كالأنهار، البحار، البحيرات، الغطاء النباتي كالغابات وغيرها.

وقد أكد على ذلك من خلال إشارته إلى عوائد الأرض الزراعية، إذ يقول:" إن المال إنما يؤخذ غالبا من خراج الأراضي"، ويقول أيضا "وصار من يأتيه مال من خراج" وتبلغ أهمية الأرض في نشاط الإنتاج إلى حد احتكارها من قبل سلاطين وأمراء الدولة المملوكية، إلا ما كان من أوقاف وحبوس، إضافة إلى جزء محدود أصبح ملكا خاصا يباع ويشترى من بيت مال المسلمين.

5-2-2- رأس المال: أشار المقريزي إلى عدد من صور رأس المال منها رأس المال الثابت بقوله "المتقدم أو أجرة عقار"، مبينا أن رأس المال الثابت يشارك في الإنتاج مقابل أجرة يحصل عليها. أكد في ذات الوقت إلى أن الدولة المملوكية كانت استثماراتها تقوم على إنشاء رؤوس الأموال الثابتة ثم تأجيرها مقابل أجر معين، ومن ذلك المشاريع العقارية التي تقيمها الدولة من دور وحوانيت، وتقوم باستثمارها عن طريق تأجيرها بأجور نقدية لمن يحتاج إليها ضمن ما يسمى بدوان المستغلات الذي يقوم أساسا على الاستثمار في رؤوس الأموال الثابتة كالحمامات، الأفران، الطواحين وغيرها"[24].

ولا يقتصر هذا على القطاع العام بل يمتد إلى القطاع الخاص والذي يملك نصيبا وافرا من رأس المال الثابت المتمثل في الخانات، الفنادق، القيساريات، والتي تمثل مراكز تجارية تسويقية تنطوي على كل الخدمات التي يحتاج إليها التجار.

أشار المقريزي في الوقت ذاته إلى رأس المال العامل وذلك عند حديثه عن تزايد كلفة الإنتاج عند المزارعين إذ يقول: "لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين...، وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى بذره...، وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد..."[25].

والجدير بالذكر أن المقريزي حلل مجموعة من العناصر المتعلقة برأس المال النقدي والعيني وتتحدد في:

- **تكوين رأس المال:** ومن خلال هذه العملية تحدث ضمنيا عن نظرية الادخار التي تتحدد في المعادلة التالية: الادخار= الأجر- الاستهلاك، وكيف يتم تكوين رأس المال عن طريق الادخار، وهي العملية التي تواجه صعوبات كثيرة منها:
- كثرة المصادرات المالية للأفراد من قبل الدولة، وفرض المكوس الجائرة عليهم، ما أدى إلى عدم امتلاكهم للمدخرات، وهو ما أشار إليه المقريزي بقوله "وقلت أموالهم" وركز في الوقت ذاته على تأثير الضرائب على هذه العملية، حيث أن الناس أرهقوا بها، فالضرائب تساهم في تخفيض الادخار، مما تعيق عملية الاستثمار ومنها التأثير السلبي على التنمية.
- ضعف ترشيد الاستهلاكي الناتج عن التبذير والصرف وهو ما يطلق عليه بالإنفاقات الاستهلاكية والصرفية المتزايدة من قبل الدولة، مما أدى إلى تدمير المدخرات الإجبارية والتي تحصل عليها الملوك والسلاطين عن طريق الضرائب المفروضة.
- إهتلاك رأس المال بسبب عدم تجديده واستبداله بغيره عند انتهائه، حيث أن أصول الأموال لها عمر زمن محدد ولا بد أن تجدد أو تستبدل بغيرها عند انتهائه، وإلا انعكس ذلك في صورة انخفاض الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق توجيه جزء من مدخرات المجتمع للاستثمار بغرض تجديد أو استبدال رأس المال الذي أهتلك. قد ذكر المقريزي ذلك من خلال قوله: "... ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد ..."[26].

-**العمل:** حلل المقريزي العمل من جوانب كثيرة حيث أشار إليه من خلال قوله: "إن المال إنما يؤخذ غالبا من خراج الأراضي وأثمان المبيعات أو قيم الأعمال". فالعمل يأخذ قيمة، ويقصد بها أجرة منفعة العمل المقدم من قبل العامل، وتعبر عنها بالقيمة بدلا من الأجر وقد صرح المقريزي بأن الأجر عائد أساسي للعمل "...وتزايد اجر الأجراء – كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن..."[27].

فالمقريزي يبين أن الصنائع والحرف يظهر فيهما العمل بشكل كبير لذلك فإن العائد منها هو في الدرجة الأولى قيمة العمل المبذول فيها. ومع ذلك، فالمقريزي يعتبر هذه الصنائع ليست الوحيدة المحددة للعمل، إنما هي في الغالب جزء منه.

وأشار المقريزي إلى معايير أساسية حددها الإسلام لاختيار العاملين وتتمثل في الخبرة والأمانة، ونجد ذلك عند تحديده لأسباب الفساد الإداري الذي أدى إلى خراب مصر والشام وتدهور دولة المماليك وتفاقم أزمة المجاعة، من خلال قوله:"سبب ذلك كله

ثلاثة أشياء لا رابع لها وهي الفساد، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة: كالوزارة والقضاء ونيابة الإقليم، وولاية الحسبة، وسائر الأعمال، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل. فتخطى، لأجل ذلك، كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة.

– **سوق العمل:** أشار المقريزي إلى سوق العمل وركز على العوامل المؤثرة في عرضه بالذات وتتمثل حجم السكان، ونجد هذا عند استحضاره لأحداث 814هـ إذا تحدث عن الأوبئة وأثرها في عرض العمل المشارك في الإنتاج الزراعي من خلال إحصائه للمصابين بالطاعون وموتهم من أهل دمشق والذين وصلوا إلى خمسين ألف وبقيت الزروع قائمة ولم تجد من يحصدها، فعرض العمل يتوقف بالأساس على حجم السكان، فهناك علاقة طردية بين حجم العمالة والحجم السكان، فازدياد حجم السكان يؤدي إلى ازدياد حجم العمالة، والعكس صحيح.

أوضح المقريزي كيف أن الأوبئة وموت الأفراد تؤدي إلى ارتفاع أجور العمال لقلتهم وتزايد الطلب عليهم إذ يقول: "فهم أرباب المهن والأجراء والحمالين والخدم والسواس والحاكة والبناة والفعلة ونحوهم، فان أجرهم تضاعفت تضاعفا كثيرا، إلا انه لم يبق منهم إلا القليل لموت أكثرهم، بحيث لم يوجد منهم الواحد إلا بعد أن تطلب وعناء"[28].

أشار المقريزي في الوقت ذاته إلى أن فائض العمالة يسبب أزمة اقتصادية وهي الظاهرة التي أحدثتها الهجرة الداخلية المتزايدة إلى المدن، ما أدى إلى ظهور ظاهرة البطالة التي أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وتعقدها.

5-3- الاستهلاك والادخار

أكد المقريزي على حقيقة ارتباط الاستهلاك والادخار بالدخل المتاح للفرد، حيث وضح أن الفرد الذي يحصل على مبلغ من المال فإنه ينفق منه على حاجياته ومتطلباته ويدخر منه ما تبقى، وقد استعرض المقريزي السلوك الاستهلاكي للأفراد في ظل دولة المماليك، وهو الذي وصفه باللاعقلانية في الاستهلاك، حيث ناد بضرورة ترشيد الاستهلاك، ويتضح ذلك من خلال تقسيمه المجتمع المصري إلى طبقات وفق مستويات الدخل لكل فئة منها. وبسبب كثرة الاستهلاك بالنسبة للطبقة التي أسماها أهل الدولة، والتي تميل في الغالب إلى البذخ في اللذات وكثرة الإنفاق، ويصف سلوكهم الاستهلاكي بكونهم يملكون القدرة الشرائية الكبيرة التي تمكنهم من الإنفاق على ما أحب واختاروا، وأشار إلى قدرتهم على

الادخار أيضا، ينفق منها ما أحب واختار ويدخر منها بعد ذلك ما شاء الله، لكنها لم تتمكن من تحقيق الادخار بسبب كثرة الإنفاق. أما الفئة الثانية، فهي في الغالب تعاني الفقر لقلة المال واستهلاكها لا يكاد يلبي الحاجات الأساسية، ونجد ذلك من خلال تقسيمه لطبقات المجتمع، وفق ما يلي[29]:

القسم الأول: وهم أهل الدولة، فحالهم في هذه المحن على ما يبدو لهم، ولمن لا تأمل عندهم لا معرفة بأحوال الوجود له، إن الأموات كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضي، فان الأرض التي كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلا عشرين ألف درهم[صار الآن خراجها مائة ألف درهم، وهذا الظن ليس بصحيح بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل. وبيان ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكها ينفق منها فيما أحب واختار، ويدخر بعد ذلك ما شاء الله، لأنها كانت دراهم.

القسم الثاني: وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف.

-القسم الثالث: وهم متوسطي الحال من التجار.

القسم الرابع: وهم أصحاب الفلاحة والحرث، فهلك معظمهم لما قدمناه من شدة السنين، وتوالي المحن بقلة ري الأراضي. وفيهم من أثرى، وهم الذين ارتوت أراضيهم في سني المحل فنالا من زراعتها أموالا جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة، على فيهم من عظمت ثروته، وفخمت نعمته، ونال ما اربي على مراده وزاد على ما أمَّله.

القسم الخامس: الفقهاء وطلاب العلم وصغار الموظفين، فقد ساءت أحوالهم وعظم بؤسهم.

-القسم السادس: هم أصحاب الصنائع وأرباب المهن. يدخل ضمن هذه الفئة الأجراء، الحمالون والخدم... مات أكثرهم.

-القسم السابع: وهم أهل الخصاصة والمسكنة الذين لا يملكون شيئاً. فقد فني معظمهم جوعاً.

5-4- السوق

ركز المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" تركيزا واضحا على السوق، فهو بالنسبة له همزة الوصل بين المتعاملين داخل المجتمع، حيث يعكس الكثير من أحوال المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، ويتأثر في الوقت ذاته بالحالة

الاقتصادية للمجتمع المدروس، وبالأخص، المستوى المعيشي للناس، فهو يتأثر بالغنى، والفقر والعوز، كما يتأثر بالأحوال السياسية، وما يتعلق بالنواحي الأمنية.

استعرض المقريزي أسواق مصر بالكثير من التفصيل لأحوالها المختلفة، ومن ذلك تنظيماتها، إذ أشار إلى أن الحكام كانوا يمنعون الباعة الذين ليس لديهم حوانيت من افتراش الأرض، ويعلل ذلك المقريزي، بقوله: "لما يحصل بهم من تضييق الشوارع، وقلة بيع أرباب الحوانيت"، ويشير المقريزي إشارة واضحة إلى ما يتحمله أرباب الحوانيت من تكاليف في صورة إيجار وضرائب وغير ذلك"[30].

ركز المقريزي في تحديده للأسواق على المعنى الواسع لها، حيث أشار إليها في صورتها المكانية على اعتبارها الحيز المخصص لبيع مختلف المنتوجات. وحدد في الوقت ذاته مفهوما أوسع لها يتمثل في كون الأسواق الإطار العام الذي يشتمل على مجموعة من المشتريين والبائعين يمكن اتصال بعضهم ببعض دون أية قيود.

كما أشار إلى مفهوم معنوي للسوق يشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية (البيع، الشراء، الاستثمار...) مؤكدا على تأثر هذا الأخير بالأزمة الاقتصادية وتأثيره فيها. إذ يضم كل من البائع، والبضاعة، والمشتري. فهو مجال تتجلى فيه العديد من الأنشطة الاقتصادية منها: البيع، الشراء، الاحتكار المضاربة والمنافسة. والذي يتحكم فيه مبدأ العرض والطلب، وهو ما أشار إليه المقريزي بالتفصيل من خلال تحديده لتطور الأزمة الاقتصادية وتفصيله في أنماط الأسعار وإشارته إلى العملة التي تتداول في الأسواق وتطورها.

من خلال مبدأ العرض والطلب الذي ظهر ضمنيا من خلال ما يلي: فانحلت الأسعار، واضطر أصحاب الغلة المخزونة إلى بيعها خشية من السوس، فباعوها بالنزر اليسير، وندموا على ما فاتهم من البيع بالسعر الأول[31].

5-5- النقود

يؤكد المقريزي حقيقة كون النقود وسيطا للمبادلة ووحدة للحساب، ويؤكد في الوقت ذاته على أنه ليس هنالك شيء يصلح أن يكون نقدا إلا الذهب والفضة "أن النقود المعتبرة شرعا وعقلا وعادة إنما هي الذهب والفضة فقط، وما عداهما لا يصلح أن يكون نقدا وكذلك لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعي الشرعي في ذلك، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم وأعواض قيم أعمالهم بالفضة و الذهب لا غير...". وقوله كذلك "... إنما هي الذهب والفضة فقط، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من

طوائف البشر أنهم اتخذوا أبدا في قديم الزمان ولا حديثه نقدا غيرهما، حتى قيل أن أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام، وقيل لا تصلح المعيشة إلا بهما...". وتأكيد المقريزي على أن النقود هي الذهب والفضة أتى من استقراءه التاريخي لتطورها، واستنتج أن الذهب والفضة هما أول ما عرفه الإنسان من النقود مشيرا إلى أن "أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام، وقيل لا تصلح المعيشة إلا بهما"[32].

5-5-1- وظائف النقود حسب المقريزي

ومن خلال حديثه عن النقود أشار المقريزي إلى النظرية الكمية والمعروفة في الاقتصاد عند "جان بودان" (1530-1596م) وأكد أنه كلما زادت كمية النقود في المجتمع بصورة مطلقة فإن الأسعار سترتفع، وعندما تتقلص كمية النقود فإن الأسعار ستنخفض، كما حدد للنقود مجموعة من الوظائف، يمكن إجمالها فيما يلي:

- **النقود وسيط للتبادل:** كانت النقود تستعمل على الدوام للتغلب على الصعوبات التي يواجهها المتبادلون في ظل نظام المقايضة، والتي كان أهمها عدم توافق الرغبات، ما استدعى أن تكون النقود وسيطا للتبادل، وقد عبر المقريزي عن هذه الوظيفة من خلال قوله: "اعلم أن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط"[33]، فهي الوسيلة التي تتوسط بين البائعين، كما أنها الشيء الذي تثمن به المبيعات.
- **النقود مقياس للقيمة:** ويعني هذا أن النقود معيار أساسي ترد إليه قيم الأشياء من سلع وخدمات، وتسمح في الوقت ذاته بالمقارنة بين قيم الأشياء المختلفة كما تساهم مساهمة فعالة في استقرار الأسواق، وتستخدم في الغالب كوحدة أساسية للحساب والعد.
- **النقود مخزنا للقيمة:** اعتبر المقريزي النقود مخزنا أساسيا للقوة الشرائية، لكنه يرى أن هذه الوظيفة لا يقوم بها إلا الذهب والفضة، وذلك من خلال السياق العام لفكره، الذي يقصر فيه النقدية على الذهب والفضة دون غيرهما، وذلك لما يتميزان به من ثبات نسبي في قيمته كما أوضح ذلك المقريزي.
- **النقود وسيلة أساسية للمدفوعات الآجلة:** تتميز النقود بقدرتها على أن تكون وسيلة أساسية للدفع المؤجل، لما تمثله من قيمة شرائية عامة تتصف بالقبول العام من جانب جميع أفراد المجتمع، وما يضفيه ذلك من قدرة على الوفاء بالالتزامات. أشار المقريزي ضمنيا إلى هذه الوظيفة موضحا أن تغيير قيمة النقود وعدم ثباتها يؤدي على التأثير على الوظيفة.

5-5-2- المقريزي والتحليل النقدي

لقد سبقت الإشارة إلى أن المقريزي كان مؤرخا أكثر منه اقتصاديا، غير أنه حاول التلميح إلى بعض القضايا النقدية التي لا زالت إلى حد الآن تشغل بال الكثير من رحال الفكر الاقتصادي والتحليل النقدي، كما أنه حاول تفسير بعض الظواهر المرتبطة بالنقود، والتي نوجزها فيما يلي:

أ- الإشارة إلى قانون "غريشام"، هذا القانون الذي مفاده أن بما له سؤدد عملتين رديئة وجيدة في اقتصاد واحد، فإن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة، إذ يقول في رسالته حول النقود ما يلي: "لما تولى صلاح الدين الأيوبي ملك مصر ضرب نقود جيدة وكانت قيمتها وعيارها تخالف النقود التي كانت موجودة في ذلك الوقت، وقد كانت النقود الموجودة قبل صلاح الدين بالنسبة إلى النقود التي ضربها في أيامه جيدة، وبذلك اختفت النقود الجيدة من المعاملة وأصبحت النقود الرديئة هي المتداولة..."[34].

ويقول كذلك في هذا الشأن: " فلما زالت الدولة الفاطمية على يد الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة 569 هـ قررت السكة باسم المرتضى بأمر الله وباسم الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي صالح الشام فرسم كل منهما في وده وفيها عمت البلوى بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا (...) ولهج الناس بما فيهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر – إشارة إلى الفلوس المسكوكة من النحاس – فكأنما ذكرت له حرمة، وأن حصل في يده فكأنما جاءت بشارة الحنة له"[35].

ب – الإشارة إلى علاقة كمية النقود بقوتها الشرائية لقد تعرض المقريزي إلى مشكلة إسراف الدولة في إصدار النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات الشيء الذي يؤدي إلى التهاب الأسعار، وبالتالي ضعف القوة الشرائية للنقود بما بنم عن وجود تضخم، وفي هذا يقول "أن التاجر إذا استفاد مثلا 3000 درهم في بضاعته فإنما يعوض عنها فلوس أو 20 مثقالا من الذهب ويحتاج إلى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤونته ومؤونة عياله وكسوته وكسوة عياله فهو لو تأمل لاتضح له أنه لما كان أول ما يستفيد في مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلا أنها تغني عنه في كلفته أكثر ما تغني عنه الـ 3000 درهم من الفلوس بكثير، فالبائس بغباوته يزعم أنه استفاد والحقيقة أنه خسر، ولسوف عما قليل يكتشف له الغطاء ويرى ما له قد أكلته النفقات واتلعه اختلاف النقود فيعلم فساد ما كان يظن وكذب ما كان يزعم"[36].

جـ – الإشارة إلى خطورة تهريب المعادن على شكل نقود نظرا لوجود قيمتين للمعدن الواحد، واحدة نقدية وأخرى معدنية، كل منها قابل للتغير بحسب الظروف المحيطة... الشيء الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إذابة القطع النقدية وتحويلها إلى سبائك وتهريبها إلى الجهات التي تحقق بها فائدة أكبر. ويخبرنا المقريزي عن هذه الحالة بالنسبة للفلوس المسكوكة من النحاس عند العرب والتي سعى الإفرنجة إلى تهريبها لاستعمالها في استخدامات أخرى حتى عزّت هذه الفلوس وكادت تفقد.

د– الإشارة إلى ضرورة وجود نسبة خاصة بين النقود الأصلية والنقود المساعدة، كما هو الحال في العلاقة بين الذهب من جهة والفلوس من جهة أخرى.

من خلال ما تم عرضه، يمكن القول أن تحليل المقريزي للأزمة الاقتصادية خلال زمن المماليك، اقتضى منه استحضار العديد من المواضيع الاقتصادية التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تحريك فعاليات هذه الأزمة، وهي في مجملها مواضيع وأنشطة اقتصادية تتقاطع مع ما هو متداول في الاقتصاد الحديث.

6– النتائج التي وصل صل إليها المقريزي من وراء كتابه "إغاثة الأمة في كشف الغمة"

1–أن للادخار دور هام ومحوري في مواجهة الصعاب المعيشية وأنه مرهون بتوفر الفرص؛

2–من أهم العوامل لضمان الاستقرار والرفاهية في نظره هو العدالة في توزيع الخيرات وهذا من اجل ضمان التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

3–تعود المجاعات والفساد الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية إلى السياسات السلبية التي أنتجتها الدولة والتي أهملت عامل الإنتاج والرفع منه؛

4–غياب الرقابة في الأسواق والتلاعب بالأسعار هما نتاج لغياب الجهاز الرقابي للدولة؛

5–بين المقريزي مدى خطورة الإسراف في إصدار النقود وتدفقها مما تولد عنه التضخم؛

6–التلاعب بالأسعار والاحتكار والمضاربة وتدهور أحوال الناس يرجع إلى ضعف الوازع الديني عند التجار؛

7–غياب سياسة رشيدة لإدارة الشؤون المعيشية للأفراد، وغياب تصور علمي صحيح للتنمية لدى المسؤولين على الرعية؛

8–وجود تضخم صعودي مستمر في مستويات الأسعار نتيجة تدهور الفلوس – العملة النقدية في ذلك الوقت – مقابل أسعار الذهب والارتفاع الجنوني للأسعار.

خاتمة

أسهم المقريزي إسهاما كبيرا في تطوير الفكر الاقتصادي في زمن المماليك، وهي المرحلة التي عرفت بمتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية حادة، أثرت على مختلف فئات المجتمع، ما أدى إلى عرقلة عجلة التنمية في هذه الفترة،هي المتغيرات لخصها المقريزي في "إغاثة الأمة بكشف الغمة" والذي خصصه لتحليل أزمة المجاعة التي تفشت في العصر المملوكي سنة 808هـ.

بين المقريزي بأن المجاعة أزمة من الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تراكم متغيرات متعددة وفي مقدمتها الجفاف وندرة الأمطار ما أدى إلى قلة الإنتاج الزراعي وكثرة الجوع، ومن ثم ظهور العديد من النشاطات الموازية للاقتصاد، وعلى رأسها المضاربة التي أفقدت النقود قيمتها الحقيقية لتصل الأسعار إلى درجات خيالية عمقت من تأثيرات هذه الأزمة. كما تطرق إلى العديد من المواضيع الاقتصادية، ويتعلق الأمر بنظرية الإنتاج، نظرية القيمة، نظرية الاستثمار، نظرية الادخار، نظرية الاستهلاك، نظرية النقود وغيرها. وهي في مجملها أفكار تتقاطع في العديد من تفاصيلها مع أفكار علم الاقتصاد الحديث.

قدم المقريزي في نظريته الاقتصادية العديد من الأفكار والتفاصيل الاقتصادية، الوثيقة الصلة بالمبادئ الحديثة، ويتعلق الأمر بتصنيفه للنقود، ورصده لتطور العملة المستعملة في مصر خلال زمن المماليك، وهي قيمة علمية أساسية حددها من خلالها الوظائف الأساسية لها، والمتمثلة في تدعيم الاستثمار، وتحقيق التبادل، وهي وظائف تضاف إلى الأفكار الاقتصادية المتضمنة في كتاب المقريزي، حيث رصد أنماط العملات والقيم والمقادير المتداولة في تلك الفترة، كما أقام العلاقة بين التطور الحاصل في التعاملات النقدية، وما هو مرافق لها من مشاكل أخرى اقتصادية فعالة في سيرورة هذه الأزمة، ويتعلق الأمر بالمضاربة، التبذير الغش وغيرها. وكلها نشاطات موازية ناتجة عن سوء استعمال النقود – من جهة– والفساد الإداري المعرقل لسياسة الدولة في تفعيل التنمية–من جهة أخرى– وساهمت في تفعيل التضخم كأقصى درجات هذه الأزمة، حيث أدى ذلك إلى إحداث الاستقرار في قيمة النقود، الناتج عن زيادة الطلب وارتفاع النفقات، وعلاجها حسب رأيه يكمن في معالجة هذين السببين بشكل رئيسي.

إن اهتمام المقريزي بالسياسة النقدية كأساس للتأثير على الهيكل العام للاقتصاد القومي يضعه من رواد الفكر الاقتصادي النقدي حتى يومنا هذا ذلك الفرع من الاقتصاد

الذي بدأ الاهتمام به منذ الربع الأول من القرن الحالي على يد الكتاب السويديين ثم على يد الاقتصادي البريطاني الشهير (جون مينارد كينز) الذي أحدثت آراؤه ثورة في علم الاقتصاد، وأخيراً على يد اقتصاديي مدرسة شيكاغو الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية وزعيمها فريدمان، تلك المدرسة التي تعد قمة الاهتمام بالجوانب النقدية في علم الاقتصاد.

الهوامش:

[1]سورة لقمان،الآية 19.

[2]سورة التوبة، الآية 42.

[3]سورة المائدة، الآية 66.

[4]ابن منظور: لسان العرب، إعداد وتصنيف: يوسف الخياط، دار لسان العرب، دط، دت، بيروت، ج3، ص215.

[5]محمد رواس قلعجي: معجم لغة الفقهاء، بيروت، دار النفائس، 1996، ط1، ص63.

[6]جميل صليبا: المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982، ج2، ص155.

[7]العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق طه عبد الرءوف، دار الجيل، بيروت، 1980، ج2، ص205.

[8]طارق الحاج: علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص13.

[9]المرجع نفسه، ص13.

[10]جميل صليبا: مرجع سابق، ص155.

[11]جي هولتي ولسون: الاقتصاد الجزئي، ترجمة كامل سلمان العاني، نشر دار المريخ بالسعودية، 1987، ص.15.

[12]محمد رواس قلعجي: مرجع سابق، ص318.

[13]الأداء القاموسي العربي الشامل: هيئة الأبحاث والترجمة، ص441.

[14]حامد أحمد الظاهر: مقدمة ابن خلدون، القاهرة، دار الفجر للتراث، 2004، ط1، ص518.

[15]جون كينيث البيرية: تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلعب، إسماعيل صبري عبد الله، عالم المعرفة الكويت، 2000، ص8-10.

[16]مركز دراسات وبحوث الدول النامية: الفساد والتنمية، القاهرة، مصر، 1999، ص305.

[17]عبد الستار عبد الحميد سلمى: حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص68.

[18]محمد عمر الحاجي: الإصلاح الاقتصادي، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2004، ص14.

[19]حمدي عبد الرحمان حسن: الفساد السياسي في إفريقيا، دار القارئ العربي، القاهرة، 1993، ص16.

[20]ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، ج9، ص170.

[21]تقي الدين أحمد بن علي المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، دراسة وتحقيق كرم حلمي فرحات، عن للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2007، ط1، ص46.

[22]نفس المرجع، ص83.

[23]نفس المرجع، ص84.

[24]تقي الدين بن علي المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، مصر، 1998، ص107.

[25]المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، مرجع سابق، ص46.

[26]نفس المرجع، الفصل الثاني.

[27]نفس المرجع، ص84.

[28]نفس المرجع، ص 74.

[29]المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، مرجع سابق، الفصل الرابع.

[30]المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، مرجع سابق ذكره، ص95.

[31]المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، مرجع سابق، ص 25.

[32]نفس المرجع، ص44.

[33]نفس المرجع، ص44.

[34]السيد محمد عاشور: رواد الاقتصاد العرب، دار الاتحاد العرب للطباعة، مصر 1974، ص239.

[35]نفس المرجع، ص 239.

[36]نفس المرجع، ص ص 241- 243